

Distr.: General
16 July 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٩ (ج) من القائمة الأولية*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٤، تحليلاً لأثر اتجاهات الاقتصاد الكلي الرئيسية في الاقتصاد العالمي على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون، ويقدم لمحة عامة عن المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الدين الخارجي في الاقتصادات النامية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧. وبالنظر إلى التدهور السريع لأوضاع الديون الخارجية في جميع أنحاء العالم النامي، يجري التأكيد على ضرورة تحسين الأدوات السياساتية بحيث تراعي بصورة منهجية القيود العامة الطويلة الأجل التي تحد من القدرة على تحمل الدين، إلى جانب ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة في مجال السياسات تفادياً لفتح الديون الهيكلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية العالية التعرض للمخاطر البيئية. ويُقترح أن تدرج على نحو أشمل في تقييم قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي اعتبارات تتعلق بزيادة الحاجة إلى استثمارات إضافية من جراء الالتزامات الهامة المقطوعة عملاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



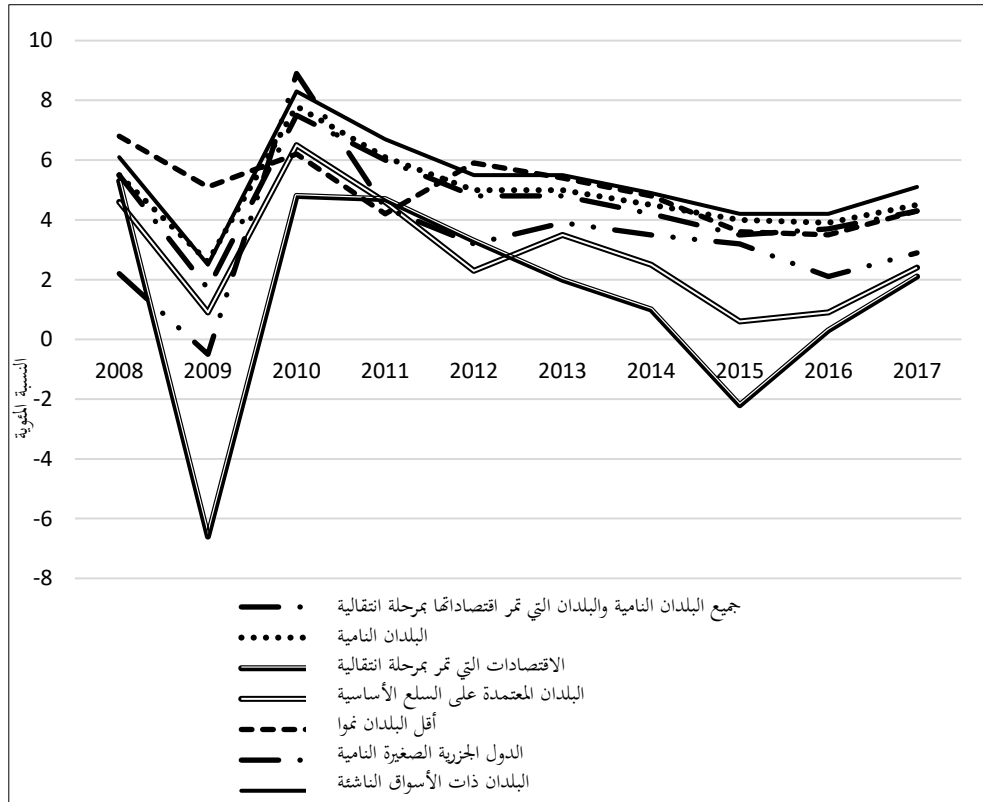
أولا - البيئة الحالية للاقتصاد الكلي العالمي: توسع هش وضعف مالي متنامٍ

١ - ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٧. ويمثل ذلك أقوى معدل لأداء النمو بالنسبة لهذه الفئة منذ عام ٢٠١٣، وهو تطور جدير بالترحيب بالنسبة للبلدان النامية التي عانت أوضاع ديونها الخارجية من جراء فتر النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة. وقد شوهدت الزيادة في النمو التي سجلت في عام ٢٠١٧ بالنسبة لجميع فئات البلدان (انظر الشكل الأول). وأقوى زيادة في معدلات النمو وقعت في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (زيادة بنسبة ١,٨ في المائة). وأقوى زيادة في معدلات النمو وقعت في السلع الأساسية (زيادة بنسبة ١,٥ في المائة)، والبلدان ذات الأسواق الناشئة (زيادة بنسبة ٠,٩ في المائة)، والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً (زيادة بنسبة ٠,٨ في المائة). ومع ذلك، ظلت معدلات النمو بالنسبة لجميع الفئات أدنى بكثير من المعدلات التي تحققت في عام ٢٠١٠.

الشكل الأول

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧

(بسر دولار الولايات المتحدة الثابت لعام ٢٠١٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد، وتقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٨ (يصدر قريباً).

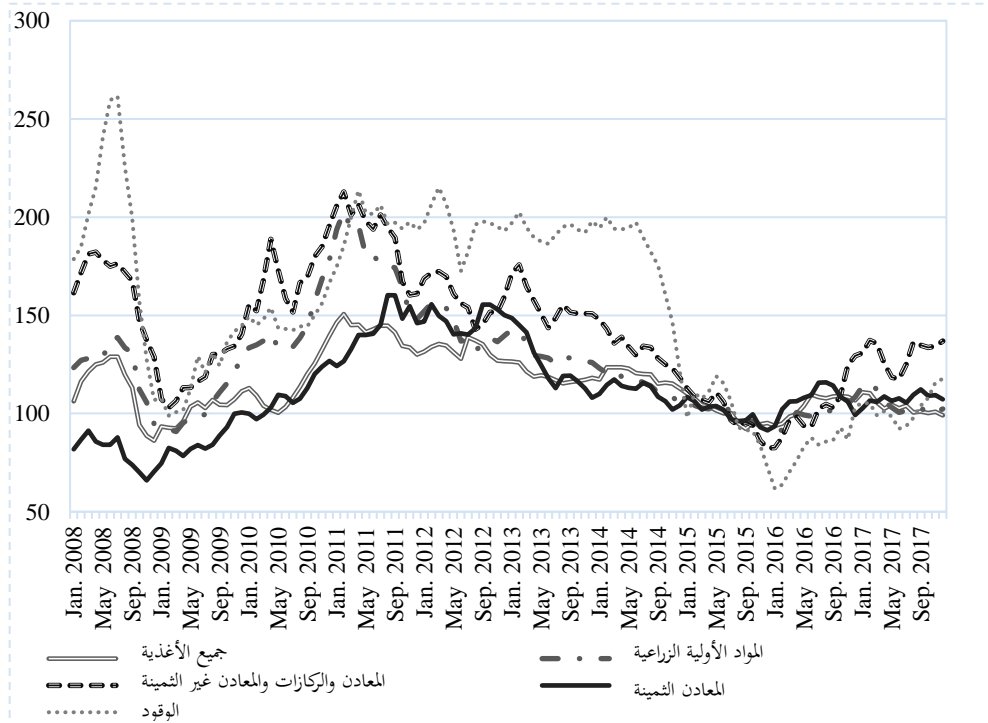
ملاحظة: التقديرات الخاصة بعام ٢٠١٧ هي تقديرات أولية.

٢ - وتمثل أحد عوامل الدعم الهامة، من وجهة نظر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في الزيادة التي شهدتها مؤخرا متوسط أسعار السلع الأساسية. وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، ارتفع متوسط أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة بنسبة ١٣,٦ في المائة، بحسب مؤشر أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وتعزى تلك الزيادة إلى حد كبير إلى أسعار الوقود، حيث ارتفعت بنسبة ٢٢,٨ في المائة، ولكن قابلها انخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية والأغذية بنسبتي ٦,٤ و ٢,٤ في المائة، على التوالي. وكما يتبين من الشكل الثاني، فإن معظم أسعار السلع الأساسية أيضا لا تزال أقل بكثير من الحدود القصوى التي بلغت في عام ٢٠١١. والاتجاه التصاعدي الذي لوحظ إجمالا منذ عام ٢٠١٦ تسببت فيه عوامل العرض والطلب في آن واحد. ففي جانب الطلب، ساهم تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي ذو القاعدة العريضة في الزيادات في أسعار السلع الأساسية. وفي جانب العرض، أدت الشواغل المتزايدة بشأن التوترات الجيوسياسية، إلى جانب القيود التي تفرضها منظمة البلدان المصدرة للنفط على الإنتاج، إلى تصاعد أسعار النفط والمعادن. ويمكن أيضا أن تعزى زيادة متوسط أسعار السلع الأساسية عما كان متوقعا حتى الآن في عام ٢٠١٨ إلى تسارع النمو العالمي. وفي المقابل، أدى الانخفاض الحاد في متوسط أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٥ إلى انخفاض قيمة الصادرات من تلك البلدان وإلى زيادة اتساع العجز في الحسابات الجارية في الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية، مع ما لذلك من أثر ضار على أوضاع ديونها الخارجية. وبالتالي، فقد هيمن إجمالا استمرار تقلب أسعار السلع الأساسية على آفاق النمو والحيز المتاح لوضعي السياسات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من خلال تأثيره على سعر الصرف وتقلب تدفقات رأس المال، وما صاحب ذلك من زيادة في خطر التعرض لضائقة الديون.

الشكل الثاني

مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧

(٢٠١٥ = ١٠٠)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد، مؤشر أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة الذي وضعته الأونكتاد في عام ٢٠١٨، جرى تعديله وفق الصيغة ٢٠١٥=١٠٠.

٣ - وهذه التطورات الإيجابية التي شوهدت مؤخرا في البلدان النامية ينبغي النظر إليها في سياق الاتجاهات التوسعية العالمية التي أدت إلى تجدد التفاؤل بشأن آفاق النمو العالمي في الأجل القصير^(١). غير أن هذا التفاؤل تشوبه شواغل متزايدة إزاء خطر الانخفاض الناشئ إلى حد كبير عن مجموعة السياسات التي اعتمدت في مرحلة ما بعد الأزمة في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو. وقد تزامن ذلك مع نقل عبء الانتعاش بشكل حصري تقريبا إلى السياسات النقدية التيسيرية التي وضعتها المصارف المركزية وعدم معالجة القيود الهيكلية من أجل تحقيق توسع أكثر استدامة في الطلب الإجمالي في تلك الاقتصادات. وعلى وجه الخصوص، وفي إطار تلك السياسات، استمر الانخفاض الطويل المدى في حصة الأجور في الاقتصادات المتقدمة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة ٥٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، وهي نسبة تقل قليلا عن أدنى قيمة لها سُجِّلت في عام ٢٠٠٧^(٢). وعلى نفس المنوال، ظل متوسط معدل الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ نسبة ١٧ في المائة، دون متوسط معدلات الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة بنقطتين مؤويتين في السنوات السابقة للأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى ضعف متوسط نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي في معظم الاقتصادات المتقدمة (باستثناء مجموعات الحوافز المالية القصيرة الأجل التي أعقبت الأزمة المالية العالمية مباشرة)، تمثل أحد العوامل المساعدة الهامة في الزيادة الملحوظة على نطاق واسع في تركُّز الأسواق عبر القطاعات الأساسية في الاقتصادات المتقدمة أساسا في السنوات الأخيرة^(٣).

٤ - وبدلا من حفز الطلب الإجمالي العالمي على نحو مستدام من خلال معالجة التفاوتات المرتفعة والمتنامية في الدخل في الاقتصادات المتقدمة، وتعزيز الجهود الرامية إلى دعم نمو الأجور وتقديم الخدمات الحكومية، ودعم استراتيجيات الاستثمار الإنتاجي وكبح ظاهرة تكثُّل الشركات، ظل تسارع النمو العالمي يعتمد بشكل كبير على الظروف المالية السهلة والتوقعات القصيرة الأجل بارتفاع قيمة أسواق الأسهم. ونتيجة لذلك، ظل النمو العالمي يعتمد على الزيادات غير المسبوقة في أرصدة الديون العالمية وظل سريع التأثير إلى حد كبير برود الفعل المبالغ فيها إزاء الأخبار الاقتصادية السلبية إلى حد ما، أو تصور ذلك، في الأسواق المالية.

٥ - وارتفعت أرصدة الديون العالمية من ١٦٨ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٧ تريليون دولار في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. ووفقا لتقديرات الأونكتاد، كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠١٧ تفوق بنحو الثلث نظيرتها في عام ٢٠٠٨. وحتى ولو استثنينا ديون الشركات المالية، فإن أرصدة الديون العالمية قد ارتفعت من ١١٣,٥ تريليون دولار إلى ١٧٥ تريليون دولار

(١) انظر، على سبيل المثال: International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook April 2018: Cyclical*; و Bank of International Settlements (BIS), *Annual Report. Promoting Global and Financial Stability* (Washington DC, 2018) و *Upswing, Structural Change* (Washington DC, 2018).

(٢) نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية باستخدام البيانات التاريخية التي جمعت من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومن مصادر وطنية.

(٣) انظر، على سبيل المثال: Federico Diez, Daniel Leigh and Suchanan Tambunlerchai. "Global market power and its macroeconomic implications", Working Paper No.18/137 (Washington DC, IMF, 2018) وتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧ المعنون: ما وراء التشفيف - نحو صفقة عالمية جديدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.17.II.D.5)، الفصل السادس.

على مدى الفترة نفسها^(٤). وفي الوقت نفسه، فقد تغيرت الديناميات الاقتصادية التي تؤدي إلى تضخم أعباء الديون وأزمات الديون المحتملة. وقبل عقد من الزمان، أدت ديون الأسر المعيشية التي لا يمكن تحملها في الولايات المتحدة الأمريكية والإفراط في الاقتراض من المؤسسات المالية إلى كارثة. وفي ظل قيام القطاعات المصرفية الأساسية في الاقتصادات الرائدة بخفض تمويلها بالديون إلى حد ما بسبب تشديد التدابير التنظيمية، يتمثل أكبر مصدر للقلق في الوقت الراهن في ديون الشركات غير المالية في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة الكبرى، حيث يؤدي كل من أسواق سندات الشركات والوسطاء غير المصرفيين دوراً متزايد الأهمية بالنسبة إلى القطاعات المصرفية الأساسية. ووفقاً لبعض التقديرات، فإن أكثر من ثلث الشركات غير المالية على الصعيد العالمي يتسم باستدانة عالية في الوقت الراهن، حيث تبلغ نسبة الاستدانة (أو نسبة الدين إلى الدخل) ٥ مرات فما فوق، بيد أن سندات الشركات غير الاستثمارية ارتفعت بمقدار أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٨^(٥). وبالإضافة إلى ذلك، يسرت الثغرات التنظيمية عودة ظهور الأسواق المالية غير المنظمة لمقاومة الائتمان في حالة التخلف عن الدفع في الخفاء، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في خطر تعاقب مكامن الضعف المالية في حالة انهيار الأسواق الأساسية^(٦).

٦ - وما ترتب على ذلك من هشاشة في المرحلة الحالية من توسع الاقتصاد العالمي يتجلى في الاضطرابات المتكررة، مثل هبوط أسواق الأسهم المالية في بداية عام ٢٠١٨ استجابة لزيادة طفيفة في نمو الأجور في الولايات المتحدة وتوقعات الضغوط الناجمة عن التضخم وحالة القلق المماثلة التي انتابت الأسواق المالية بشأن تصعيد التدابير الحمائية. ويؤدي بدء تشديد الشروط المالية والسياسات النقدية، لا سيما في الولايات المتحدة^(٧)، إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار، إلى تفاقم مكامن الضعف المالية وخطر التباطؤ الاقتصادي، لا سيما في اقتصادات السوق الناشئة، على نحو ما شوهد مؤخرًا في الأرجنتين وإندونيسيا وتركيا وهنغاريا. وبينما تشرع المصارف المركزية في البلدان المتقدمة في تشديد سياساتها النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل ومواصلة تقليص ميزانيتها العمومية، قد تؤدي أفساط التأمين لأجل (يطالب المستثمرون في التعويضات بزيادة سندات تتجاوز قيمتها أسعار الفائدة القصيرة الأجل الحالية من المخاطر) إلى تشديد مفاجئ للشروط المالية.

٧ - وعلى الرغم من الحديث المتسمم بالتفاؤل في الآونة الأخيرة، لا يبعث هذا السيناريو على أمل يذكر بالنسبة لقدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، التي سبق أن عانت انتكاسات شديدة على مدى عدة سنوات، بسبب دورات الازدهار والكساد الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي يراد بها مواجهة التقلبات الدورية وأسواق السلع الأساسية المتقلبة، التي أدت بدورها إلى تقويض حيز السياسات المحلية وشروط التمويل المستقر اللازمة للتنمية. وعلى النحو المبين في تقارير سابقة (انظر A/71/276 و A/72/253)، تمثلت الصعوبة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي في دمجها في أسواق مالية دولية تتسم بتوسع سريع على عجل

(٤) معهد المالية الدولية، قاعدة البيانات لرصد الديون العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وحسابات أمانة الأونكتاد.

(٥) انظر: “Global corporate leverage trends 2018” (Standard & Poor’s Global, 2018); and Susan Lund and others, “Rising corporate debt: peril or promise?” Discussion Paper (McKinsey Global Institute, 2018).

(٦) انظر، على سبيل المثال: Michael Greenberger, “Too big to fail U.S. banks’ regulatory alchemy: converting an obscure agency footnote into an ‘at will’ nullification of Dodd-Frank’s regulation of the multi-trillion dollar financial swaps market”, Working Paper No. 74 (Institute for New Economic Thinking, 2018).

(٧) انظر صندوق النقد الدولي، تقرير عن الاستقرار المالي في العالم (واشنطن العاصمة، ٢٠١٨).

وبشكل سابق لأوانه في كثير من الأحيان، وما يصاحب ذلك من تنامي دور المقرضين من القطاع الخاص (لا سيما في اقتصادات السوق الناشئة الكبرى) والشركات المقرضة الخاصة في الالتزامات الخارجية التي تقع على عاتق البلدان النامية، إلى جانب التحول بشكل متزايد نحو التمويل بالسندات بدلا من التمويل المصرفي.

٨ - وعلى نحو ما تؤكد بحوث أجريت في الآونة الأخيرة^(٨)، لم تشهد فترة ما بعد الأزمة إحراز أي تقدم في تحسين إدارة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لأغراض التنمية، وتستمر تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بلا هوادة بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك بدرجات أكبر وعلى نحو أكثر وضوحا. والأهم من ذلك من وجهة نظر السياسات المحلية في البلدان النامية أن خيارات معالجة التعرض بشكل متزايد لمخاطر السوق، وانعكاس مسار تدفق رؤوس الأموال الخاصة، أو "حالات التوقف المفاجئة"، تحكمها على نحو متزايد عوامل خارجية وعالمية، مثل القرارات المتعلقة بالسياسات في البلدان المتقدمة، بدلا من العوامل التي يختص بها البلد النامي المعني. وينطبق ذلك، بوجه خاص، على التدفقات من غير الاستثمار المباشر الأجنبي، مثل تدفقات الحفظات المالية والاستثمارات الأخرى، وإن كان ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه حتى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل القروض الداخلية والقروض فيما بين الشركات التي تخضع بصورة متزايدة لاستراتيجيات الإدارة المالية وإدارة المشاريع بالمضاربة. ويعني ذلك أيضا أن البلدان النامية تأثرت، في المتوسط، بانعكاس مسار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على الرغم من أسسها الاقتصادية المتينة، مثل انخفاض الدين العام نسبيا، وصغر العجز في الميزانية، وانخفاض معدلات التضخم، وكبر حجم الأرصدة الاحتياطية.

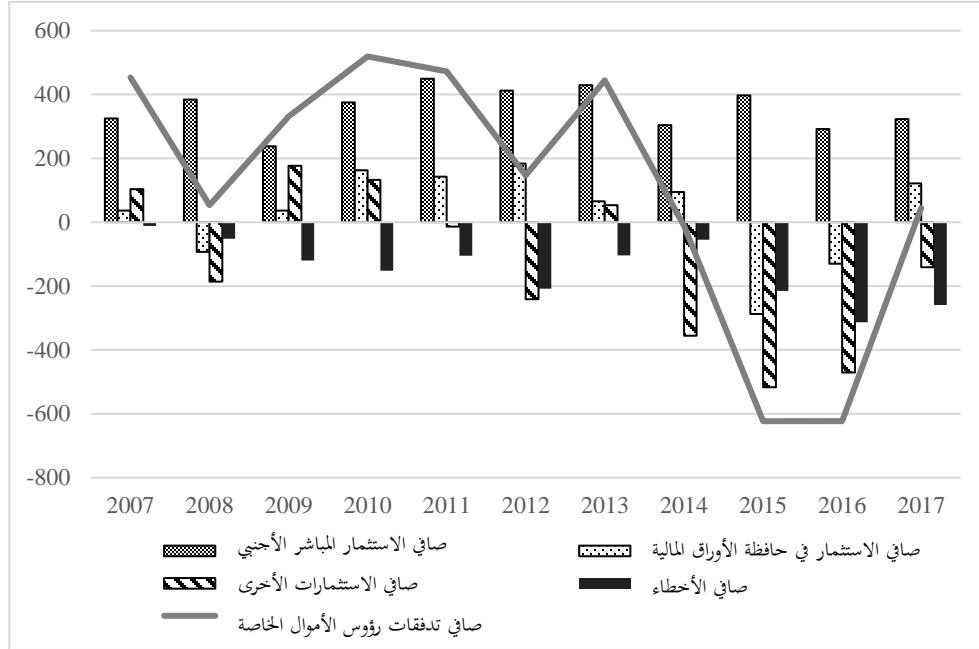
٩ - ويبين الشكل الثالث أدناه حالة التقلب الإجمالي لصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، حيث ظلت هذه التدفقات إيجابية إلا أنها لم تكن مستقرة في سنوات ما بعد الأزمة، إلى أن أصبحت سلبية بدرجة قوية في منتصف عام ٢٠١٤، ولم تعد إيجابية إلا بشكل مؤقت للغاية في مطلع عام ٢٠١٧. ويبين الشكل أيضا الأثر المتزايد للمعدلات السلبية لصافي تدفقات رؤوس الأموال التي تتخذ صبغة المضاربة، أي صافي الاستثمار في حافظة الأوراق المالية، وصافي الاستثمارات الأخرى، وصافي الأخطاء (التي تعكس على نطاق واسع التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج).

(٨) انظر، على سبيل المثال: Barry J. Eichengreen and others, «Are capital flows fickle? Increasingly? And does the answer still depend on type?», Policy Research Working Paper No. 7972 (Washington, DC, World Bank Group, 2017); and Barry J. Eichengreen and Poonam Gupta, «Managing sudden stops», Policy Research Working Paper No. 7639 (Washington, DC, World Bank Group, 2016).

الشكل الثالث

صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة حسب العنصر: البلدان النامية، ٢٠٠٧-٢٠١٧

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة، بقيمتها الحالية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية للأونكتاد، وقاعدة بيانات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية الوطنية.

ملاحظة: فيما يلي عينات الاقتصادات موزعة حسب مجموعات البلدان: (١) الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، و قيرغيزستان، وكازاخستان؛ (٢) أفريقيا: أوغندا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، والسودان، وغانا، وكابو فيردي، ومصر، والمغرب، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا؛ (٣) أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسلفادور، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا؛ (٤) آسيا باستثناء الصين: الأردن، واندونيسيا، وباكستان، وتايلند، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، والفلبين، وفييت نام، ولبنان، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، والهند، وهونغ كونغ (الصين).

١٠ - وتواجه إدارة الاقتصاد العالمي مأزقا خطيرا. فقد ينجح الاقتصاد العالمي في تجاوز الاضطرابات المتكررة التي تنتاب الأسواق المالية وأسواق الأسهم نتيجة عوامل ذات تأثير عالمي (مثل اتخاذ القرارات بشأن السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النمو، وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة، والتوترات المحيطة بمسألة جدوى الترتيبات والمؤسسات التجارية المتعددة الأطراف القائمة على قواعد)، وذلك في غياب تحول حاسم في السياسات المتبعة في البلدان المتقدمة النمو بغية تعزيز نمو الأجيال المحلية، وتحسين توزيع الدخل المحلي، والتركيز على إنتاجية الاستثمار الحقيقي الإنتاجي في الداخل وفي الخارج، وفي نهاية المطاف، اتباع سبيل أكثر اتزاناً نحو زيادة الطلب الإجمالي على نحو مستدام، إلا أنه لا بد لاستمرار الاتجاهات التوسعية الحالية من الاعتماد على تيسير الشروط المالية ونمو أرصدة الديون العالمية باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو العالمي، وبالتالي لا بد لذلك أن يؤدي إلى تزايد الاختلالات المالية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويبدو أن الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة (الذي مثل إيرادات غير متوقعة تناهز نسبة ١ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي)، إلى جانب خطة

سياسات تدعو إلى تجديد تحرير القطاع المصرفي والمالي، يجذب خيار المضي في طريق ضخ النقدية والقروض السهلة في الشركات والقطاعات الثرية، ونشر الابتكارات المالية والمضاربة وتنامي نزعات التكتل في القطاعات المالية وغيرها من القطاعات الأساسية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو.

١١ - وفي إطار ذلك السيناريو، من المرجح أن تستمر زيادة مكامن الضعف المالية ومكامن الضعف الهيكلية المتجذرة في العديد من البلدان النامية إلى درجة تتسبب معها في اندلاع أزمات مالية وأزمات ديون خارجية شديدة. ويصعب حالياً توقع ما إذا كان تراكم مكامن الضعف المالية والمتصلة بالديون في قطاعات الأعمال بالبلدان المتقدمة النمو وفي الاقتصادات النامية سيؤدي إلى أزمة مالية عامة جديدة. وثمة إمكانية أخرى تتمثل في حلقات مطوّلة ومكلفة من الضائقة المالية وضائقة الديون في العديد من البلدان النامية دون وقوع آثار عدوى كبيرة. وقد يتوقف ذلك إلى حد بعيد على مدى قدرة القطاعات المصرفية السليمة نسبياً والتي خفضت تمويلها بالديون في الاقتصادات المتقدمة على الحد من تداعيات ارتفاع ديون الشركات غير المالية وتزايد الأنشطة المصرفية الموازية.

ثانياً - الاتجاهات الرئيسية للديون الخارجية في البلدان النامية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧

١٢ - تفيد التقديرات أن مجموع أرصدة الديون الخارجية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بلغ ٧,٦٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، حيث نمت تلك الأرصدة بمعدل سنوي متوسطه ٨,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧. ويتجلى ذلك في زيادة حصة البلدان النامية في مجموع أرصدة الديون العالمية من حوالي ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٦ في المائة بعد مرور عقد من الزمن^(٩). وخلال الفترة نفسها، ازداد متوسط الناتج المحلي الإجمالي في تلك الاقتصادات بنسبة ٦,٣ في المائة سنوياً، مما أدى إلى تدهور نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، كانت نسبة ٧٤ في المائة من مجموع الديون عبارة عن ديون طويلة الأجل، وهو ما شكّل تراجعاً بمقدار ٣ نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٨، في حين أن حصة الديون القصيرة الأجل في مجموع الديون الخارجية زادت من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٧.

١٣ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، بلغت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات أدنى مستوياتها في عام ٢٠١١، حيث بلغت ٨,٧ في المائة، في حين كان عام ٢٠١٦ أسوأ عام، حيث بلغت تلك النسبة ١٥,٤ في المائة. ويعزى انخفاض تلك النسبة إلى ١٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى حد كبير إلى انتعاش أسعار السلع الأساسية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧.

١٤ - وبلغت الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية حوالي ٦,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يشكل زيادة مقارنة بمبلغ ٤,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨. بيد أن الارتفاع السريع في أرصدة الديون القصيرة الأجل، التي نمت بمعدل ١٠ في المائة سنوياً خلال تلك الفترة، أدى إلى انخفاض في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل من ٥٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٤٠ في المائة في عام ٢٠١٧.

(٩) معهد المالية الدولية، قاعدة البيانات لرصد الديون العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وحسابات أمانة الأونكتاد.

١٥ - وفيما يتعلق بميكل ملكية التزامات الديون الخارجية التي تقع على عاتق البلدان النامية، فقد وقع قدر كبير من التحول في تكوين الديون الخارجية من الديون العامة والديون المكفولة حكومياً إلى الديون الخاصة غير المضمونة في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ارتفعت حصة الديون الخاصة من ٢٨ إلى ٤٩ في المائة من مجموع الديون الخارجية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩. وفي حين أن اقتصادات جنوب وشرق آسيا كانت رائدة في قدر كبير من هذا التحول نحو مديونية القطاع الخاص، فقد امتد هذا النمط من المديونية أيضاً إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفعت الديون الخاصة غير المضمونة من حصة منخفضة في الديون الخارجية الإجمالية تبلغ حوالي ٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، فإن حصة الديون العامة والمكفولة حكومياً المستحقة لدائنين من القطاع الخاص ارتفعت من نسبة تفوق ٤٠ في المائة بقليل في عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد على ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٧. وقد شهدت التغيرات في حصة نوعي الديون في الديون الخارجية إجمالاً وفي حصة الديون العامة والديون المكفولة حكومياً المستحقة لدائنين من القطاع الخاص استقراراً في السنوات الأخيرة، مع وجود اختلافات إقليمية.

١٦ - وقد تأثرت أيضاً مؤشرات الديون في البلدان النامية بالأرقام الخاصة بالصين، حيث ارتفعت حصة البلد من مجموع أرصدة الديون في البلدان النامية من ١١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٧. وباستثناء الصين، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، وبلغت ذروتها عند نسبة ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ عندما انتاب أسعار السلع الأساسية ضعف كبير. وظلت حصة الديون الطويلة الأجل في مجموع الديون الخارجية مستقرة بوجه عام خلال هذه الفترة، عند نسبة ٨٠ في المائة تقريباً، وتراوحت حصة الديون القصيرة الأجل في مجموع الديون الخارجية بين ١٧ و ٢٠ في المائة. وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من أدنى مستوى لها وهو ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى أعلى مستوى لها وهو ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، قبل أن تتراجع إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وكما يتبين أدناه، فإن هذه الأرقام الإجمالية تخفي إلى حد كبير تنامي الضائقة المالية وضائقة الديون، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

١٧ - وزاد مجموع أرصدة الديون الخارجية في أقل البلدان نمواً من ١٥٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل متوسط معدل نمو سنوي بنسبة ٧,٤ في المائة خلال تلك الفترة. وزادت الديون الطويلة الأجل كنسبة مئوية من مجموع الديون الخارجية من ٨٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، في حين تراجعت حصة الديون القصيرة الأجل في مجموع الديون الخارجية من ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. ولم تكد تتغير نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، حيث تغيرت من ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨,١ في المائة في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات قد تفاقمت بشكل حاد خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٧، وهذا تطور مثير للقلق في حال استمرار هذا الاتجاه في السنوات المقبلة. وخلال الفترة نفسها، زادت خدمة الديون كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية بما يربو على الضعف، حيث ارتفعت من ٥,٧ إلى ١٤ في المائة، مما أدى إلى تحويل وجهة الموارد بعيداً عن المشاريع الاجتماعية الرئيسية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للأرقام

الصادرة عن صندوق النقد الدولي^(١٠)، أصبحت الآن نسبة ٤٠ في المائة من البلدان النامية المنخفضة الدخل^(١١) أي ما يقرب من ضعف عددها في عام ٢٠١٣، معرضة بشدة لخطر المعاناة من ضائقة الديون. وعلاوة على ذلك، فإن ١٠ بلدان من أصل البلدان الثلاثة عشر التي انتقلت إلى الفئة الشديدة التعرض للخطر منذ عام ٢٠١٣ توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يخص أقل البلدان نمواً في تلك المنطقة، ثمة تدهور ملحوظ في بعض مؤشرات الدين. ففي حين أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي زادت من ٢٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٧ (وهو تغير بنحو ٢٠ في المائة)، زادت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بمقدار أربعة أضعاف تقريباً، حيث ارتفعت من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. كما حدث تدهور شديد في نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية، من ٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وتعكس هذه التطورات الإمكانية التي أتاحت حديثاً للوصول إلى أسواق رؤوس الأموال العالمية عقب انخفاض أرصدة الديون الناجم عن مبادرات التخفيف من عبء الديون السابقة، مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وزيادة اقتراض أقل البلدان نمواً تلك بالشروط التجارية خلال السنوات القليلة الماضية، متكبدةً بذلك تكاليف أعلى بكثير من أجل خدمة الديون. وبموازاة ذلك، اتسمت تلك الفترة بضعف أسعار السلع الأساسية، مما أثر سلباً على إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية. وقد أدى الأثر المشترك لهذه الاتجاهات إلى تدهور كل من البسط والمقام في نسب المديونية الرئيسية، وهو ما أفضى إلى زيادة هشاشة الوضع المالي في عدد من أقل البلدان نمواً.

١٨ - وثمة جانب آخر من الجوانب المعروفة جيداً لتنامي الضائقة المالية وضائقة الديون لدى البلدان النامية يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد زاد مجموع أرصدة الديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية بما يربو على الضعف في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد قليلاً عن ٣٠ في المائة خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، تدهور متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عموماً، حيث ارتفع من ٢٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تتجاوز نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠ في المائة. وقد تفاقم أيضاً إلى حد كبير متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، حيث ارتفع من ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، بينما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من ٦٧,٤ في المائة إلى نسبة مذهلة بلغت ١٦٣,٨ في المائة خلال الفترة نفسها. وبلغت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل ١٩١ في المائة في عام ٢٠٠٨، وبلغت أعلى مستوى لها وهو ٣٤٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٠، إلا أنها انخفضت في نهاية المطاف لتبلغ ٢٣٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، وهو ما ينذر بفرض حدود التأمين الذاتي في حالات اشتداد ضائقة الديون. وظلت المالية العامة تعاني من حالة اختناق من جراء تكاليف خدمة الديون الباهظة، التي تضاعفت من ١٦ في المائة من الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥، قبل أن تتراجع إلى نسبة ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٧، وهي نسبة لا تزال مرتفعة. وعلى النحو

(١٠) انظر: "Macroeconomic developments and prospects in low-income developing countries-2018", Policy Paper (Washington, DC, IMF, 2018).

(١١) قائمة أقل البلدان نمواً حسب تعريف الأمم المتحدة وقائمة البلدان النامية المنخفضة الدخل حسب تعريف صندوق النقد الدولي متطابقتان تقريباً، على أن الفرق الرئيسي بينهما هو أن قائمة صندوق النقد الدولي تشمل أيضاً فيجي ونيجييا.

المبين أدناه، فإن مخنة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعظمها من البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تواجه مستويات عالية من الخطر البيئي، تستلزم مزيداً من الاهتمام.

١٩ - وزاد مجموع أرصدة الديون في الأسواق الناشئة بمعدل متوسطه ٩,٥ في المائة أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، أي بما يتجاوز المعدل الخاص بالبلدان النامية كمجموعة بمقدار نقطة مئوية واحدة. وخلال الفترة نفسها، بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٨ في المائة، مما أدى إلى تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وزادت الديون القصيرة الأجل كنسبة من رصيد الدين الخارجي من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٤، ثم انعكس مسارها لتستقر عند نسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وانخفضت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل بشكل حاد من أعلى مستوى لها وهو ٦٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٥٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وبلغت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية أدنى مستوى لها وهو ٨ في المائة في عام ٢٠١١، مما يعكس سهولة الحصول على القروض وبلوغ أسعار الفائدة على الصعيد العالمي أدنى مستوى لها في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وقد زادت تلك النسبة تدريجياً لتصل إلى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

٢٠ - وعلى الرغم من أن مؤشرات الديون الخارجية الموحدة لتلك المجموعة من البلدان أفضل من المؤشرات الخاصة بالبلدان النامية ككل، فإن سهولة وصولها نسبياً إلى أسواق رأس المال الدولية يجعلها عرضة لمجموعة محددة من مكامن الضعف، تعزى إلى حد كبير إلى اقتراض الشركات غير المالية. ومن ثم، فإن الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، لا سيما بالدولار، من جانب الشركات غير المالية في البلدان ذات الأسواق الناشئة قد ارتفع بسرعة منذ بداية هذه الألفية. وتعزى نسبة كبيرة من الدين الإجمالي للقطاع الخاص، الذي بلغ ٦٢٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، إلى الشركات بدلا من الأسر المعيشية، وقد تضخم ذلك المبلغ ليصل إلى ٢١,٦ تريليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٦^(١٢). وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل تمويل الشركات بالقروض في هذه الاقتصادات تحدده الآن بدرجة أقل العوامل التقليدية، مثل سمات القطاع الحقيقي وسمات الشركات التي يتسم بها الوضع الاقتصادي المحلي، بدلا من العوامل العالمية من قبيل ارتفاع قيمة الدولار وقرارات السياسة العامة في الاقتصادات المتقدمة. وعلى النحو الذي أبرزته أزمات العملة مؤخرا في الأرجنتين وإندونيسيا وتركيا وهنغاريا، لا تزال هذه الاقتصادات معرضة لمشاعر المستثمرين السلبية والحالات التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل ولهروب رؤوس الأموال المحلية.

ثالثا - تعميق التحديات التي تواجه القدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية: متطلبات الاستثمار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومكامن الضعف البيئي

ألف - تزايد متطلبات الاستثمار لأغراض التحول الهيكلي في إطار خطة عام ٢٠٣٠

٢١ - يمثل الاقتراض، من جانب الحكومات وكيانات القطاع الخاص على السواء، أداة هامة لتمويل الاستثمارات التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولتغطية الاختلالات القصيرة الأجل بين

(١٢) قاعدة بيانات الديون العالمية التي وضعها صندوق النقد الدولي، في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الإيرادات والمصروفات. بيد أن ارتفاع عبء الديون قد يعيق النمو والتنمية المستدامة. وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي للبلدان النامية تحقيق توازن بين هذه الاعتبارات في سعيها إلى تسخير إمكانات التمويل الخارجي لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مع تجنب أخطار انعدام الاستقرار المالي الخارجي.

٢٢ - وتؤدي الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين الخارجي دورا بارزا في خطة عمل أديس أبابا، التي تعكس الاعتراف بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز القدر الكافي من تمويل الديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، ودعم إدارة الديون بشكل سليم. وتشمل هذه السياسات الرصد والإدارة الحصيفة للالتزامات من خلال تحسين المعايير المنهجية وشفافية البيانات، وتعزيز عمليات إعادة الهيكلة التعاونية للالتزامات السيادية، ووضع أدوات مالية لدعم البلدان التي تكون عرضة لصدمات اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية قد تقوض قدرتها على تحمل الديون، وتعزيز التعاون بين المقرضين والمقرضين لدرء حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها ولإيجاد حل لها. ورغم التأكيد في خطة عمل أديس أبابا على أن الحفاظ على مستويات من الديون يمكن تحملها مسؤولة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان المقترضة، يتحمل المقرضون المسؤولية عن تقديم القروض على نحو لا يقوّض القدرة على تحمل الديون.

٢٣ - وعلى الرغم من هذا الاعتراف بضرورة زيادة الدعم المنسق في مجال السياسات من أجل تعزيز القدرة على تحمل الدين الخارجي في خطة عمل أديس أبابا، ثمة فجوة بارزة في تحليل السياسات تتعلق بأثر متطلبات الاستثمار المتصلة بأهداف التنمية المستدامة على القدرة على تحمل الديون. وتكتسي احتياجات الاستثمار تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة أهمية، ومن المتوقع أن يكون لها أثر عميق على الأوضاع المالية والقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية. وفي حين أن التقديرات متفاوتة، تبعا للافتراضات النموذجية، هناك اتفاق عام على أن هذه الاحتياجات تقدر بتريليونات الدولارات سنويا. ووفقا لتقدير حذر نسبيا، يبلغ متوسط العجز السنوي في تمويل الاستثمارات الأساسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ٢,٥ تريليون دولار سنويا طيلة الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، بالنظر إلى مستويات الاستثمار لعام ٢٠١٤^(١٣). وعلى الصعيد القطري، يختلف حجم النقص في التمويل باختلاف حجم الاقتصاد الوطني. وستكون البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط بحاجة إلى زيادة الاستثمارات السنوية المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ بنسبة تتراوح من ٤ إلى ١١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (١٧ إلى ٤٣ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و ٣ إلى ٩ في المائة في بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط)^(١٤). ولتحقيق الهدف ١ فقط (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) بحلول عام ٢٠٣٠، وبافتراض أن الوفورات والمساعدة الإنمائية الرسمية بقيت في مستوياتها الحالية، سيتعين أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بمعدل رقمين عشرين بما يزيد على ١٥ في المائة سنويا^(١٥). ولتلبية متطلبات الاستثمار تلك، سيتعين على البلدان النامية تنفيذ استراتيجية متعددة الجوانب من أجل تعبئة تمويل التنمية مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والقيود

(١٣) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.1).

(١٤) انظر: Guido Schmidt-Traub, "Investment needs to achieve the Sustainable Development Goals: understanding the billions and trillions" Working Paper (Sustainable Development Solutions Network, 2015).

(١٥) انظر: *Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics and Development Finance* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.3).

الهيكلية التي تفرضها النظم النقدية والمالية الدولية. وبما أن التمويل القائم على الدين سيظل من المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية، تزايد أهميتها إذن فيما يخص تقييم قدرة البلدان الفعلية على تحقيق الغايات التي تندرج في إطار أهداف التنمية المستدامة مع الحفاظ في نفس الوقت على قدرتها على تحمل الديون.

٢٤ - وعلى النحو المبين في الفرع الأول من هذا التقرير، فإن البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة لا تساعد على تخفيف الضغط على قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ظل قاصراً عن الهدف الذي وضعتة الأمم المتحدة المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة، حيث بلغ ١٤٦,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أي أنه شهد انخفاضاً بالقيمة الحقيقية بمقدار ٠,٦ في المائة عن عام ٢٠١٦^(١٦). ولعل الأهم من ذلك أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً شهدت ركوداً في السنوات الأخيرة^(١٧). وفي حين أبرزت التطورات الأخيرة هشاشة المالية الخارجية لبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، فإن الزيادة الحادة الملحوظة في خطر العجز عن تسديد الديون في عدد كبير من أقل البلدان نمواً تشكل مصدر قلق كبير، بالنظر إلى كبر حجم متطلبات الاستثمار فيها ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وارتفعت المستويات المتوسطة للدين العام في تلك المجموعة من ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد أقل البلدان نمواً التي تواجه تحديات كبيرة فيما يخص الديون من ٢٢ إلى ٣٥ بلداً، وتشتأثر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعظم تلك الزيادة^(١٨). وبصورة أعم، فإن الجمع بين هشاشة البيئة الاقتصادية العالمية واعتمادها بدرجة كبيرة على التمويل، في ظل تزايد صعوبة الحصول على الموارد بشروط ميسرة، يعرض البلدان النامية إلى حالة يؤدي فيها تصاعد تكاليف خدمة الدين إلى استبعاد الاستثمارات العامة في المشاريع ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، ارتفع عدد البلدان النامية التي مثلت فيها خدمة الدين أكثر من ١٥ في المائة من الإيرادات الحكومية من ٢١ إلى ٢٩ بلداً. وبالنسبة لبعض تلك البلدان، تمثل الموارد اللازمة لخدمة الديون عدة أضعاف مخصصات الميزانية للاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة^(١٩).

٢٥ - وعلى هذه الخلفية، قامت منظمات دولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومحافل من قبيل مجموعة العشرين ومنتدى باريس، بتسليط الضوء على ضرورة تعزيز القدرة على إدارة الديون في المراحل اللاحقة في البلدان النامية وتحسين عملية تسجيل البيانات المتصلة بالديون والإبلاغ عنها وتحسين جودتها وشفافيتها. وعلى النحو المبين في تقارير سابقة (انظر A/72/253)، من الأهمية بمكان تجديد تركيز السياسات على المبادرات المتعددة الأطراف من أجل زيادة الدعم المقدم لبناء القدرات والمساعدة التقنية في هذا المجال، وهو ما يتيح حالياً على الصعيد العالمي كل من نظام تسجيل وإدارة

(١٦) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات تمويل التنمية، اطّلع عليها في أيار/مايو ٢٠١٨. وهي متاحة على الرابط: <http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/>.

(١٧) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تمويل التنمية: التقدم والآفاق لعام ٢٠١٨ (نيويورك، ٢٠١٨).

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) تستند التقديرات إلى قاعدة بيانات مبادرة رصد الإنفاق الحكومي بشأن الإنفاق المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع: <http://www.governmentspendingwatch.org/spending-data>.

الديون التابع للكومنولث ونظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد. ولا يقتصر ذلك على التحسينات المدخلة على توقيت ودقة عملية تسجيل البيانات المتعلقة بالديون، بل يمتد إلى تحسين نطاق تغطية بيانات ديون القطاع العام وغيرها من البيانات ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص صكوك الديون غير المسجلة أو الخفية حتى الآن، والالتزامات الطارئة، وصكوك الديون الأكثر تعقيدا.

٢٦ - وبينما يتيح تحسين نوعية بيانات الديون ونطاقها وشفافيتها الأساس اللازم الذي يمكن أن يقوم عليه تحليل السياسات من أجل معالجة مكامن الضعف المالية والمتصلة بالديون، يشكل رصد مخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية على القدرة على تحمل الديون تحديات إضافية. والأداة الأساسية في هذا الصدد هي إطار تحليل قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين الذي وضعه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي، إلى جانب إطار تحليل القدرة على تحمل الدين لدى البلدان التي لديها فرص كبيرة للوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية. ويساعد الإطار الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل على إرشاد البلدان المنخفضة الدخل في قرارات الاقتراض التي تتخذها على نحو يوفق بين احتياجاتها التمويلية وبين قدرتها الحالية والمرتبقة على التسديد. وقد حظي إصلاح شامل للإطار الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل بموافقة المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يبدأ العمل به في عام ٢٠١٨. ويهدف الإصلاح إلى تحسين تقييم ذلك الإطار لقدرة بلد ما على تحمل الديون عن طريق إدراج المزيد من المعلومات القطرية وأوجه التقدم المنهجي بغية زيادة الدقة في التنبؤ بضائقة الديون. ومن شأن هذه التحسينات أن تساعد على تحديد فرص الاقتراض التي تدعم تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إيجاد جوانب إضافية من الضعف إزاء الديون الخارجية. وقد صُمم الإطار الخاص بالبلدان التي لديها فرص كبيرة للوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية لتقييم مكامن الضعف المتصلة بالديون في البلدان التي لديها فرص دائمة للوصول إلى تمويل الأسواق الخارجية. وإذ جرى تحديث هذا الإطار في عام ٢٠١٣ لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٨، فإنه يخضع حاليا لاستعراض آخر من جانب صندوق النقد الدولي.

٢٧ - وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠ وتزايد متطلبات الاستثمار المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان النامية، قد يكون من المفيد وضع أدوات سياسات تكميلية لتقييم القدرة على تحمل الدين من منظور أوسع. وتتمحور أطر تحليل القدرة على تحمل الدين في المقام الأول حول مفهوم القدرة على تحمل الدين من حيث قدرة البلد على تحقيق استقرار مستويات الديون دون تحمل تسويات غير معقولة للإيرادات أو النفقات أو التمويل، مع التشديد على المرونة القصيرة الأجل والالتزام بالوفاء بمطالبات الدائنين. ومما يستتبعه ذلك أنه في ظل مثل هذه الأولويات فيما يخص التحليل والسياسات، قد يؤدي الاستثمار الطويل الأجل بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى التنافس على استخدام الموارد. فعلى سبيل المثال، قد يُنظر إلى الديون المرتفعة على أنها ديون يمكن تحملها ما دام البلد قادرا على الوفاء بمطالبات الدائنين دون الحاجة إلى اللجوء إلى تعديلات واسعة النطاق للسياسات، حتى وإن لم يكن بمقدوره تعبئة الموارد الكافية للوفاء بمطالبات الاستثمار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وفي المقابل، يمكن لإطار تحليل القدرة على تحمل الدين الذي يعطي الأولوية للقدرة على السداد في الأجل القصير أن يحد من سيناريو انخفاض الدين وانخفاض النمو الذي يثنى عنها عن الاقتراض والاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حتى وإن كانت مستويات ديونها دون عتبات المجازفة المعتدلة.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٥، اقترح كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، اتباع نهج معزز إزاء القدرة على تحمل الدين يشمل أهدافاً إنمائية محددة، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار ذلك النهج، عُزِّت القدرة على تحمل الدين بأنها "مستوى الدين الذي يسمح للبلد المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسب الديون" (A/59/2005). ويركز اتباع نهج معزز إزاء القدرة على تحمل الدين في سياق خطة عام ٢٠٣٠ على تقييم متطلبات الاستثمار والتمويل بما يتفق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية ونسبة استدامة مستقرة على حد سواء بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك ليُسترشد به في وضع استراتيجيات إنمائية وطنية مستدامة. ومن الجوانب الأساسية لوضع إطار لتقييم القدرة على تحمل الدين يركز على أهداف التنمية المستدامة النظر على نحو متكامل في طائفة من متطلبات استيفاء معايير معززة للقدرة على تحمل الدين، مثل الغايات المتصلة بالنمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية، وأطر الميزانية المتوسطة الأجل التي تراعي الالتزامات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند النظر في كل من الحيز المالي المتاح ومتطلبات الاستثمار في الأجل الطويل، إلى جانب متطلبات التمويل الخارجي للتنمية، من حيث الحجم والشروط، بما يتفق مع الغايات التي تدرج في إطار أهداف التنمية المستدامة واستقرار نسب الاستدامة.

٢٩ - وبالإضافة إلى الدور الذي يؤديه إطار تقييم متكامل وأكثر شمولية يتمحور حول أهداف التنمية المستدامة في تحديد القدرة على تحمل الدين في سياق خطة عام ٢٠٣٠، فإنه ييسر أيضاً تقييم طائفة من خيارات السياسة العامة في مختلف المجالات. وفيما يخص تعبئة الموارد المحلية، يمكن لاستراتيجيات تحقيق الإيرادات في المدى المتوسط أن تساعد على وضع الغايات القطرية فيما يخص الإيرادات المالية وتحصيل الضرائب ومتطلبات بناء القدرات في الأجل الطويل، فتوفر بذلك أساساً واقعياً لرسم السياسات العامة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الضرائب والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. وفي سياق تقييم مكامن الضعف إزاء الديون، يمكن لاستراتيجية متوسطة الأجل لتحقيق الإيرادات أن تتيح أيضاً رؤية قطرية قيّمة بشأن المربح المناسب من تدابير تعبئة الموارد المحلية وتدابير التمويل الخارجي المستدام. وفي حين من المرجح أن تستطيع بعض بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط الاعتماد تماماً على تعبئة الموارد المحلية للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستحتاج البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً حتماً إلى دعم دولي كبير لاستكمال جهودها الوطنية^(٢٠). فعلى سبيل المثال، قد تطلب بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط الاستفادة من مرافق الإقراض بشروط ميسرة لتحقيق كتلة حرجة من الاستثمارات المبكرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم تهيئة الظروف لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في الأجل المتوسط دون تدهور نسب استدامتها، في حين أن العديد من أقل البلدان نمواً قد تحتاج إلى النظر في تعزيز عملية تمويل المنح أو الإعفاء من الديون إذا ما أرادت تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تشكل أطر الميزانية المتوسطة الأجل تكملة طبيعية لاستراتيجيات تحقيق الإيرادات، حيث إن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ لا ينطوي فقط على زيادات كبيرة في النفقات الإجمالية، بل يشمل أيضاً إعادة تشكيل الميزانيات السنوية الوطنية لتحديد أولويات الاستثمارات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة اتساق درجة التمويل على مر الزمن.

(٢٠) انظر: Guido Schmidt-Traub, "Investment needs to achieve the Sustainable Development Goals: understanding the billions and trillions".

ويشكل إدراج أدوات لتقييم أثر الاستثمار العام على النمو في الإطار المنقح حديثا لتحليل القدرة على تحمل الدين لدى البلدان المنخفضة الدخل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

باء - الدول الجزرية الصغيرة النامية والصدمات البيئية الخارجية والقدرة على تحمل الدين

٣٠ - لقد سلط الدمار المادي الذي وقع خلال موسم الأعاصير بالمحيط الأطلسي في عام ٢٠١٧ الضوء على الهشاشة البيئية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ما كان له أثر وخيم أيضا على أعباء الديون التي تقع على كاهل العديد من تلك البلدان والتي لا يمكن تحملها أصلا. وحيث من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة مدى تواتر وكثافة الصدمات البيئية، يجري الاعتراف على نطاق واسع بالحاجة إلى اتباع نهج أكثر منهجية وتنسيقا إزاء تمويل تدابير ناجحة في مجال التكيف مع تغير المناخ وإزاء دعم القدرة على تحمل الديون الخارجية والإنعاش السريع في أعقاب الصدمات البيئية.

٣١ - وتتمثل إحدى الخصائص المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عدا ارتفاع معدل تعرضها لمخاطر بيئية، في مركزها كبلدان متوسطة الدخل. وتواجه العديد من تلك البلدان عقبات مستعصية تحول دون مواصلة تحولها الهيكلي لأسباب شتى، وقد سعت جاهدة إلى الاقتراب من أداء البلدان النامية الأعلى دخلا. ولا بد لمبادرات السياسة العامة الرامية إلى معالجة مكامن الضعف البيئية ومكامن الضعف المتزايدة المتصلة بالديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنظر في ذلك السياق الأوسع نطاقا إذا أريد لها النجاح في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تفادي الحلقة المفرغة المتمثلة في تباطؤ النمو وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها. ومن الآثار الهامة المترتبة على ذلك أن التدابير التي تركز في المقام الأول على استراتيجيات التأمين أو التأمين الذاتي قد لا تكون كافية، على أنها ضرورية ومفيدة.

٣٢ - ومن منظور الوقاية، لا بد من تقديم دعم مالي كبير وموثوق للتدابير الناجحة في مجال التكيف مع تغير المناخ من خلال مبادرات من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في إجراء استعراض للمعايير الحالية للأهلية والخروج من فئة أقل البلدان نموا بهدف تيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط ميسرة، على الرغم من مركزها كبلدان متوسطة الدخل، بسبل منها مثلا إدراج مؤشرات الضعف البيئي في معايير الأهلية، وذلك للمساعدة على تحسين آفاقها فيما يخص القدرة على تحمل الديون الخارجية الطويلة الأجل. وستساعد أيضا مواصلة تطوير خطط وصكوك التأمين الدولية، مثل مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، على الحد من الأثر الاقتصادي المترتب على الكوارث الطبيعية من خلال توفير الدعم المالي المباشر. وبالمثل، فإن صكوك التأمين القائمة على السوق، مثل سندات مواجهة الكوارث، التي تقوم من خلالها شركات التأمين وإعادة التأمين بنقل المخاطر المرتبطة بالأحداث الكارثية، وصكوك الديون الحكومية المشروطة، يمكن أن تكون فعالة في التخفيف من أوجه الضعف المالي والحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي، لا سيما بالنظر إلى قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المحدودة على مواصلة استراتيجيات التأمين الذاتي. غير أنه سيكون من اللازم توفير موارد إضافية وبذل مزيد من الجهود لتعزيز الاعتماد المنهجي لصكوك التمويل والتأمين تلك في الأسواق المالية الدولية.

٣٣ - ومن منظور معالجة الضائقة المالية في أعقاب صدمة خارجية، توفر المرافق القائمة لمنح القروض في حالات الطوارئ الدعم القصير الأجل، وقد جرى توسيعها. ولمعالجة ضائقة الديون المتنامية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد يتعين على المدى القصير النظر في اتخاذ المزيد من تدابير السياسة العامة، مثل

تخفيف عبء الديون من جانب الجهات الدائنة الخاصة والرمسية، بيد أن تعزيز القدرة على تحمل الدين الخارجي على المدى الطويل سيعتطلب مراعاة احتياجات التكيف مع تغير المناخ وأثر الكوارث الطبيعية بشكل واضح في تحاليل القدرة على تحمل الدين. ومن الأمثلة على المبادرات الطويلة الأجل ذات الصلة بالموضوع اقتراح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء مبادرة مقايضة الديون لأغراض التكيف مع تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي. ومن شأن ذلك أن ينطوي على استخدام أموال الصندوق الأخضر للمناخ المتعهد بما لتمويل التخفيض التدريجي لقيمة الديون المتعددة الأطراف والديون الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، رهنا بموافقة المدينين على تسديد مدفوعات سنوية للصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود تساوي القيمة المحصومة لمدفوعات خدمة الديون.

رابعا - الاستنتاجات وتوصيات السياسة العامة

٣٤ - بالرغم من التفاؤل مؤخرا بشأن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، لا تزال التوقعات الإجمالية للقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية تبعث على القلق، ومن المتوقع أن تشهد مزيدا من التدهور في المستقبل القريب. وقد أوضحت المؤشرات الإحصائية التقليدية الواسعة فيما يخص القدرة على تحمل الدين الخارجي، مثل نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الدين الخارجي، غير كافية أكثر فأكثر لاستيعاب التعقيد المتزايد لمكانم الضعف المالي والمتصل بالديون في البلدان النامية، بالنظر إلى الإدماج السريع للبلدان النامية في الأسواق المالية الدولية في السنوات الأخيرة والحيز المحدود المتاح لواضعي السياسات المحلية من أجل معالجة الضغوط المالية على نحو فعال. ومما يثير القلق بشكل خاص التراكم الهائل لديون الشركات غير المالية، بما في ذلك في اقتصادات السوق الناشئة، وتحدد الهشاشة المالية الخارجية في عدد من بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، واستمرار تدهور القدرة على تحمل الدين الخارجي في عدد متزايد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن تزيد أوجه الضعف هذه في سياق دولي يتسم بتطبيع السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وانخفاض تدفقات رأس المال، وتشديد الشروط المالية.

٣٥ - على أن المبادرات التي اتخذتها مؤخرا منظمات ومحافل دولية، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، لدعم بناء القدرات الوطنية في مجال الإبلاغ عن البيانات المتصلة بالديون وتسجيلها ورصدها تتسم بحسن التوقيت وتحظى بالترحيب. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة التقنية من أجل صياغة نهج موحد للتغطية الموسعة لديون القطاع العام، وتحسين عملية تسجيل الديون الخفية، وتسجيل بيانات الضمان في حينها، وصرف القروض والمتأخرات، إلى جانب تحسين إدارة صكوك الديون المعقدة الجديدة، بما في ذلك أدوات التمويل المختلط. وينبغي أيضا للجهود الرامية إلى تحسين شفافية البيانات المتصلة بالديون أن تتناول شفافية المقرضين بصورة أكثر منهجية.

٣٦ - وإلى جانب المسائل المتعلقة بتوافر البيانات ونوعيتها، فإن التصدي بفعالية لمكانم الضعف المتزايدة المتصلة بالجوانب المالية والديون في الاقتصادات النامية سيستلزم في نهاية المطاف تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لتشجيع صافي تدفقات رأس المال المستقرة والإيجابية إلى البلدان النامية، واحتواء تقلب الأسواق المالية وحفز الطلب الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو عن طريق دعم نمو الأجور، وتحسين توزيع الدخل والثروة، وكبح تركُّز السوق بشكل مفرط.

٣٧ - وبما أنه من غير المرجح أن تتحقق إصلاحات السياسة العامة تلك في القريب العاجل، من الأهمية بمكان زيادة تعزيز المبادرات المتعددة الأطراف القائمة من أجل تحسسين أوجه التعاون بين المدينين والدائنين في سبيل منع نشوب أزمات الدين وحلها. وينبغي أن يشمل ذلك بذل جهود منسقة لتعزيز تنفيذ أدوات القوانين غير الملزمة لمنع نشوب الأزمات وحلها، مثل المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، التي أصدرها الأونكتاد في عام ٢٠١١، والمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، والمبادئ التوجيهية التشغيلية للتمويل المستدام التي أقرتها مجموعة العشرين في عام ٢٠١٧. وفي سياق تزايد مكان الضعف الخارجية، من المناسب أيضا إعادة النظر في ضرورة اتخاذ مبادرات لتخفيف عبء الديون والحاجة إلى معايير الأهلية الحالية للحصول على التمويل بشروط ميسرة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل التي تواجه درجة عالية من المخاطر البيئية، ومن المرجح أن يكتسي أهمية أيضا بالنسبة لطائفة أوسع من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل، ما دامت أوضاع ديونها الخارجية تزداد تدهورا.

٣٨ - وأخيرا، فإن من الاعتبارات الأساسية أن تأخذ السياسات الرامية إلى تحسسين القدرة على تحمل الدين الخارجي في الاعتبار القيود الهيكلية ومتطلبات الاستثمار على المدى الطويل. وهكذا، ففي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة من درجة عالية من الضعف البيئي، ينبغي لأدوات التمويل أن تتجاوز خطط التأمين في حالات الطوارئ، وأن تراعي بصورة منهجية متطلبات الاستثمار في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، تفاديا لفخ الديون الدائمة. وبصورة أعم، وبالنظر إلى أهمية خطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة للتحويل الهيكلي في البلدان النامية، ينبغي النظر بصورة أكثر منهجية في أثر ارتفاع متطلبات الاستثمار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون. وفي هذا الصدد، هناك فائدة عملية في إدراج متطلبات القدرة على تحمل الدين الخارجي في الأدوات الإحصائية لتقدير فجوات التمويل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ومن شأن القيام بذلك أن يتيح لوضعي السياسات مراعاة التمويل الخارجي المتصل بأهداف التنمية المستدامة الذي لا بد منه ككمّل لعملية تعبئة الموارد المحلية، بما يتسق مع نسب الديون الخارجية المستقرة والتي يمكن تحملها.

المرفق

الدين الخارجي للبلدان النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

معدل النمو السنوي		جميع البلدان النامية ⁽¹⁾ والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية					
معدل النمو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠١٧ ^(٢)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٩	
٧,٩ في المائة	٨,٥ في المائة	٧ ٦٣٥,٣	٧ ٠٧٩,٠	٦ ٧٩٨,١	٧ ٢٦٦,٧	٦ ١٧٩,٥	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٣)
٧,٢ في المائة	٨,٠ في المائة	٥ ٦١٣,٨	٥ ٢٣٤,٤	٤ ٩٢٩,٨	٤ ٩١٣,٥	٤ ٣٦٠,٢	الديون الطويلة الأجل
٧,٩ في المائة	٧,٦ في المائة	٤٩٤,٦	٤٩٤,٣	٤٩٤,٧	٤٩٤,٤	٥٠٤,١	الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية
٦,٧ في المائة	٨,٥ في المائة	٥٠٤,٤	٥٠٤,٧	٥٠٤,٣	٥٠٤,٦	٤٩٤,٩	الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية
١٠,٠ في المائة	١٠,٠ في المائة	١ ٨٩٨,٥	١ ٧٢٦,٢	١ ٧٥٢,٠	٢ ٢٣٦,٦	١ ٦٨٤,٣	الديون القصيرة الأجل
٠,٥- في المائة	٦,٢ في المائة	٩٤٢,٢	٩٤٧,١	٨٤٤,٦	٨٢٥,٦	٧٣٩,٥	خدمة الديون
							مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(٤)
		٢٥٤,٧	٢٥٤,٩	٢٥٤,١	٢٥٤,٥	٢٤٤,٢	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١٠٩٤,٩	١١٤٤,٧	١٠٤٤,٤	٩٨٤,٩	٩٥٤,٦	مجموع الديون/الصادرات ^(٥)
		٣٤,٢	٣٤,٥	٣٤,١	٢٤,٩	٢٤,٩	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١٣٤,٦	١٥٤,٤	١٣٤,٠	١١٤,٢	١١٤,٦	خدمة الديون/الصادرات
		٣٣٩,٩	٣٥٢,٦	٣٦٠,٨	٣١٠,٧	٣٩٠,١	الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل
معدل النمو السنوي		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
معدل النمو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠١٧ ^(٢)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٩	
١١,٨ في المائة	٩,٤ في المائة	٥١٨,٨	٤٦٣,٩	٤٣٢,٠	٤١٥,٠	٣٨٣,٧	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٣)
١٣,٠% في المائة	١٠,٦ في المائة	٤٣٥,٨	٣٨٥,٧	٣٥٥,١	٣٣٩,٥	٣١٠,٤	الديون الطويلة الأجل
١٤,٨ في المائة	١٠,٣ في المائة	٧٦٤,١	٧٤٤,٩	٧٤٤,٩	٧٣٤,٢	٧٣٤,٧	الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية
٧,٥ في المائة	١١,٧ في المائة	٢٣٤,٩	٢٥٤,١	٢٥٤,١	٢٦٤,٨	٢٦٤,٣	الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية
٥,٦ في المائة	١,٩ في المائة	٦٢٤,٦	٥٩٤,٣	٥٧٤,٥	٥٥٤,١	٥٢٤,٩	الديون القصيرة الأجل
٠,٦ في المائة	٨,٦ في المائة	٤٠٤,٦	٤٠٤,٤	٢٩٤,٤	٣٢٤,٨	٢٨٤,١	خدمة الديون
							مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(٤)
		٣١٤,٧	٣٠٤,٧	٢٧٤,٠	٢٣٤,٤	٢٥٤,٢	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١٣٧,٣	١٤٠,٤	١١٩,٧	٨٦,١	٩٤,١	مجموع الديون/الصادرات ^(٥)
		٢٤,٥	٢٤,٧	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١٠٤,٨	١٢٤,٣	٨٤,٢	٦٤,٨	٧٤,٠	خدمة الديون/الصادرات
		٢٩٢,٥	٢٨٤,٢	٣٠٨,٠	٣٥٩,٩	٣٥٩,١	الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل

		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
معدل النمو السنوي	معدل النمو للفترة	٢٠١٧ ^(ب)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٩	
١٣,٩ في المائة	٦,٢ في المائة	٢٥٥٤٨	٢٢٤٤٧	١٩٩٤١	١٨٩٤٩	١٩٢٤١	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
١٥,٨ في المائة	٥,٤ في المائة	١٩٠٤٢	١٦٤٤٢	١٥١٤٩	١٤٣٤١	١٤٣٤٥	الديون الطويلة الأجل
١٨,٦ في المائة	٥,٦ في المائة	٩٥٤٦	٩٣٤٣	٩٣٤٣	٩٣٤٣	٩٣٤٧	الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية
٢٣,١- في المائة	١,٥ في المائة	٤٤٤	٦٤٧	٦٤٧	٦٤٧	٦٤٣	الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية
٧,٤ في المائة	٦,٢ في المائة	٥٠٤٩	٤٧٤٤	٣٦٤٥	٣٦٤٤	٣٨٤٤	الديون القصيرة الأجل
٢,١ في المائة	٠,١ في المائة	٢٢٤٢	٢١٤٧	١٧٤٣	١٩٤١	١٨٤٦	خدمة الديون
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(د)							
		٢٢٤٤	١٨٤٩	١٧٤٠	١٥٤١	١٦٤٠	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		٩٢٤٩	٩١٤٩	٨١٤٣	٦١٤٣	٦٤٤٥	مجموع الديون/الصادرات ^(هـ)
		١٤٩	١٤٨	١٤٥	١٤٥	١٤٦	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		٨٤٠	٨٤٩	٧٤١	٦٤٢	٦٤٢	خدمة الديون/الصادرات
		٧٣٣٤٤	٨٠٢٤٨	١٠٤٣٤٤	١١٣٥٤١	١٠٦٢٤٨	الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل
		جنوب آسيا					
معدل النمو السنوي	معدل النمو للفترة	٢٠١٧ ^(ب)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٩	
٨,٠ في المائة	٨,٥ في المائة	٦٧٧٤٢	٦٢٦٤٧	٦٣٦٤٩	٦٠٦٤٣	٥٤٢٤١	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
٦,٣ في المائة	٨,١ في المائة	٥٣٥٤٩	٥٠٤٤١	٥١٨٤٦	٤٨٨٤٤	٤٢٩٤١	الديون الطويلة الأجل
٥,٣ في المائة	٧,٥ في المائة	٥٦٤١	٥٦٤٦	٥٥٤٣	٥٥٤٠	٥٦٤٢	الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية
٧,٧ في المائة	٨,٨ في المائة	٤٣٤٩	٤٣٤٤	٤٤٤٧	٤٥٤٠	٤٣٤٨	الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية
١٧,٠ في المائة	١٠,٧ في المائة	١٢٥٤٢	١٠٧٤٠	١٠٣٤٠	١٠٣٤٣	٩٥٤٨	الديون القصيرة الأجل
٩,٧ في المائة	١١,٢ في المائة	٩٥٤٢	٨٦٤٨	٥٩٤١	١٠٥٤٧	٥٨٤٥	خدمة الديون
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(د)							
		٢٠٤٦	٢١٤٧	٢٣٤٧	٢٣٤٥	٢٢٤١	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١١٥٤٥	١٢٠٤٢	١٢٦٤٤	١٠٩٤١	١٠٧٤٧	مجموع الديون/الصادرات ^(هـ)
		٢٤٩	٣٤٠	٢٤٢	٤٤١	٢٤٣	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١٦٤٢	١٦٤٦	١١٤٧	١٩٤٠	١١٤٣	خدمة الديون/الصادرات
		٣٩٠٤٥	٤١٠٤٩	٤١٢٤٦	٣٧٣٤٣	٤١٤٤٩	الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل

		شرق آسيا والمحيط الهادئ					
معدل النمو للفترة	معدل النمو السنوي	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٩	
٢٠١٧-٢٠١٦	للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٨	(ب) ٢٠١٧					
١٠,٥ في المائة	١٣,٥ في المائة	٢ ٥٥٠,٤٥	٢ ٣٠٨,٤٤	٢ ١٨٦,٤٢	٢ ٦١٥,٤١	١ ٩٧٣,٤٧	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
١١,١ في المائة	١١,٤ في المائة	١ ٤١٨,٤٥	١ ٢٧٧,٤٢	١ ١٤٦,٤٦	١ ١٣٩,٤٤	٩٦٦,٤٥	الديون الطويلة الأجل
٥,٦ في المائة	٦,٧ في المائة	٣٩٤,٦	٤١٤,٧	٤٣٤,٣	٤٥٤,٠	٤٧٤,٥	الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية
١٤,٩ في المائة	١٦,٢ في المائة	٦٠٤,٤	٥٨٤,٣	٥٦٤,٧	٥٥٤,٠	٥٢٤,٥	الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية
١٠,٠ في المائة	١٦,٦ في المائة	١ ١١٤,٤٧	١ ٠١٣,٤٥	١ ٠٢١,٤٣	١ ٤٥٦,٤٧	٩٨٧,٤٨	الديون القصيرة الأجل
٠,٩%	١١,٧ في المائة	٢٤٧,٤١	٢٤٥,٤٠	٢٣٣,٤٧	١٨٧,٤٣	١٧٢,٤٨	خدمة الديون
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(د)							
		١٧٤,٥	١٧٤,١	١٦٤,٥	٢٠٤,٥	١٧٤,٥	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		٧١٤,٨	٧٢٤,٦	٦٤٤,٣	٧٣٤,٥	٦٣٤,٤	مجموع الديون/الصادرات ^(هـ)
		١٤,٧	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٥	١٤,٥	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		٧٤,٠	٧٤,٧	٦٤,٩	٥٤,٣	٥٤,٦	خدمة الديون/الصادرات
		٣٤٣,٤٠	٣٥٦,٤٩	٣٨٠,٤٨	٣٠٣,٤٠	٤٢٤,٤٥	الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل
		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
معدل النمو للفترة	معدل النمو السنوي	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٩	
٢٠١٧-٢٠١٦	للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٨	(ب) ٢٠١٧					
٤,٥ في المائة	٨,٦ في المائة	٢ ٠٢٢,٤٢	١ ٩٣٤,٤٩	١ ٨٩٧,٤٣	١ ٨٦٨,٤٩	١ ٦١٥,٤٥	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
٥,١ في المائة	٩,٠ في المائة	١ ٧١١,٤٥	١ ٦٢٨,٤١	١ ٥٥٥,٤٨	١ ٥٣٦,٤٥	١ ٣٢٨,٤٦	الديون الطويلة الأجل
٦,٧ في المائة	٨,٤ في المائة	٥٣٤,٠	٥٢٤,٢	٥٠٤,٨	٤٩٤,٦	٥٠٤,٨	الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية
٣,٤ في المائة	٩,٨ في المائة	٤٧٤,٠	٤٧٤,٨	٤٩٤,٢	٥٠٤,٤	٤٩٤,٢	الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية
٢,٠ في المائة	٥,٩ في المائة	٢٨٩,٤٣	٢٨٣,٤٤	٣١٨,٤٤	٣٠٨,٤٠	٢٦٢,٤٢	الديون القصيرة الأجل
٨,٢- في المائة	٧,٢ في المائة	٢٩٢,٤٧	٣١٨,٤٧	٢٦٥,٤٠	٢٢٨,٤٠	٢٣٠,٤٨	خدمة الديون
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(د)							
		٣٤٤,٥	٣٦٤,٣	٣٥٤,٤	٣٠٤,٤	٢٩٤,٢	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		١٧٥٤,٩	١٨٦٤,٩	١٧٨٤,٩	١٥٣٤,٨	١٤٥٤,٦	مجموع الديون/الصادرات ^(هـ)
		٥٤,٠	٦٤,٠	٤٤,٩	٣٤,٧	٤٤,٢	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
		٢٥٤,٥	٣٠٤,٨	٢٥٤,٠	١٨٤,٨	٢١٤,٠	خدمة الديون/الصادرات
		٢٩٢,٤٧	٢٨٨,٤٨	٢٥٠,٤٩	٢٧٤,٤٠	٢٩٦,٤٣	الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل

		أوروبا وآسيا الوسطى				
معدل النمو للفترة	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧ ^(ب)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٦
مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)	٥,٩ في المائة	١ ٦١٠,٤٩	١ ٥٢٠,٤٤	١ ٤٤٦,٤٧	١ ٥٧١,٤٤	١ ٤٧٢,٥٠
الديون الطويلة الأجل	٣,٧ في المائة	١ ٣٢٢,٤٠	١ ٢٧٥,٤١	١ ٢٠١,٤٧	١ ٢٦٦,٤٦	١ ١٨٢,٤٢
الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية	٦,٣ في المائة	٣٨,٠٠	٣٧,٠٠	٣٩,٤٣	٣٩,٤٦	٣٧,٤٧
الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية	٢,٢ في المائة	٦٢,٠٠	٦٣,٠٠	٦٠,٤٧	٦٠,٤٤	٦٢,٤٣
الديون القصيرة الأجل	١٨,٧ في المائة	٢٥٥,٤٩	٢١٥,٤٦	٢١٥,٤٣	٢٧٧,٤٠	٢٤٧,٤٢
خدمة الديون	٤,٢ في المائة	٢٤٤,٤٥	٢٣٤,٤٥	٢٤٠,٤٢	٢٥٢,٤٧	٢٣٠,٤٧
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(د)						
مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي		٤٩,٤٤	٥١,٤٨	٤٧,٤٢	٣٩,٤١	٤٣,٤٢
مجموع الديون/الصادرات ^(هـ)		١٥٩,٤٨	١٧٧,٤٧	١٥٤,٤١	١٢٨,٤٢	١٤٣,٤٠
خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي		٧,٤٥	٨,٤٠	٧,٤٨	٦,٤٣	٦,٤٩
خدمة الديون/الصادرات		٢٤,٤٢	٢٧,٤٤	٢٥,٤٦	٢٠,٤٦	٢٢,٤٧
الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل		٢٨٨,٤٥	٣٠٧,٤٣	٣٠١,٤٨	٢٥٠,٤٥	٣٠٣,٤٢
		أقل البلدان نمواً				
معدل النمو للفترة	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧ ^(ب)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٦
مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)	٩,٩ في المائة	٢٩٤,٤٧	٢٦٨,٤٠	٢٤٩,٤١	٢٣٤,٤٨	٢٢٠,٤١
الديون الطويلة الأجل	١٠,٢ في المائة	٢٥٤,٤٦	٢٣٠,٤٩	٢١٤,٤٠	٢٠١,٤٩	١٨٦,٤٢
الديون العامة والمكفولة حكومياً كنسبة مئوية	١١,١ في المائة	٩٢,٤٣	٩١,٤٦	٩١,٤٢	٩١,٤٧	٩٢,٤٩
الديون الخاصة غير المضمونة كنسبة مئوية	١,٢ في المائة	٧,٤٧	٨,٤٤	٨,٤٨	٨,٤٣	٧,٤١
الديون القصيرة الأجل	١١,٦ في المائة	٢٧,٤٨	٢٤,٤٩	٢٢,٤٤	١٩,٤٧	٢٠,٤٧
خدمة الديون	١٧,٢ في المائة	٢١,٤٢	١٨,٤١	١٤,٤٥	١٥,٤٢	١٣,٤٠
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(د)						
مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي		٢٧,٤٩	٢٨,٤٣	٢٦,٤٧	٢٤,٤٧	٢٦,٤٢
مجموع الديون/الصادرات ^(هـ)		١٣٥,٤٤	١٣٩,٤٣	١٢٢,٤٦	٩٣,٤٨	١٠٥,٤٩
خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي		٢,٤٠	١,٤٩	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٥
خدمة الديون/الصادرات		٩,٤٨	٩,٤٥	٧,٤٢	٦,٤٢	٦,٤٣
الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل		٤٤٢,٤٩	٤٩٣,٤٧	٥٤٠,٤٢	٦٢٩,٤٨	٥٦٧,٤٩

المصادر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية المتاحة على الإنترنت التي أعدها البنك الدولي (اطلع عليها في عام ٢٠١٨).

(أ) البلدان النامية حسب تعريف البنك الدولي.

(ب) التقديرات لعام ٢٠١٧.

(ج) يشمل مجموع أرصدة الديون كلاً من الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل واستعمال القرض المقدم من صندوق النقد الدولي.

(د) عُذلت البيانات المستخدمة لحساب النسبة بناءً على ما هو متاح من بيانات عن البلدان.

(هـ) تشمل الصادرات صادرات السلع والخدمات والإيرادات الأولية.